

CD/PV.1099
11 March 2008

مؤتمر نزع السلاح

ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والتسعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد أحمد أوزومكو (تركيا)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٩٩ لمؤتمر نزع السلاح.

أود في البداية أن أقرأ رسالة أرسلها إلى رئيس مؤتمر فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالسلم، والتابع للجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بوضع المرأة، والذي حضر، كما فعل في السنوات الماضية، حلقة دراسية للاحتفال باليوم الدولي للمرأة. وحفاظاً على تقليد طويل الأمد، فإن المشاركين في حلقة العمل لهذا العام وجهوا رسالة إلى مؤتمر نزع السلاح.

والآن أقرأ هذه الرسالة:

"نحن النساء من مختلف أنحاء العالم نغتتم هذه الفرصة لإسماع أصواتنا التي غالباً ما تم قمعها أو تجاهلها بشأن مؤتمر نزع السلاح والسلم والأمن. وحلقة العمل بشأن نزع السلاح المعقودة في عام ٢٠٠٨. بمناسبة اليوم الدولي للمرأة تلقي الضوء على أزمات تتعلق بأمن البشرية والتنمية المستدامة بسبب الإنفاق العسكري والحروب ونشر الأسلحة، واستمرار أفكار وتوقعات ذات طابع جنساني تقوّل كيف ينبغي النظر إلى الحرب والمرأة والسلم.

"وقد حضر الحلقة الدراسية لهذا العام، المعقودة يومي ٥ و٦ آذار/مارس ٢٠٠٨، أكثر من ١٠٠ مشارك من منظمات غير حكومية من أكثر من ٤٠ بلداً وقد احتفلت بمناسبة هامتين. أولاهما الذكرى السنوية الثلاثون لانتام أول دورة استثنائية لنزع السلاح عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وربما هي أسمى نقطة بلغها توافق الآراء والرؤية في أي وقت من الأوقات في الدبلوماسية المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، وهي الدورة التي أنشأت مؤتمر نزع السلاح هذا الذي يجمعنا اليوم ووضعت جدول أعماله المؤلف من عشرة بنود.

"وقد ارتبطت حلقتنا الدراسية مباشرة ببنود أهملت هي من بين بنود جدول الأعمال العشرة وتشمل تخفيض الإنفاق العسكري، والعلاقة بين نزع السلاح والتنمية، ونزع السلاح النووي، والأسلحة التقليدية، ونزع السلاح كوسيلة لبناء الثقة. ويعسر علينا أن نجد من العبارات ما به نعبر عن خيبة أملنا وعن غضبنا لفشل الحكومات طوال السنوات الإحدى عشرة الماضية في إحراز تقدم في بنود جدول الأعمال هذه وفي الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بتوافق الآراء منذ ٣٠ عاماً مضى.

"كما نوقشت معاهدة عمرها ٤٠ عاماً، وهي معاهدة منعت إلى حد ما الانتشار النووي، لكنها لم تأت حتى الآن بنتيجة فيما يخص نزع السلاح النووي. وإذا كان حقاً أن الحياة تبدأ "في عمر الأربعين" فلا بد لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أن تُمنح نفساً جديداً إذا ما أُريد لها أن تؤتي نتائج ملموسة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. ومساهمة مؤتمر نزع السلاح في نجاح هذه الجلسة تتمثل في الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة للمواد الانشطارية يمكن التحقق منها. ويجب أن تكون الدول الأطراف جادة في الامتثال للالتزام نزع السلاح والبدء بمناقشات بشأن اتفاقية الأسلحة النووية.

"وقد وثق المجتمع المدني كيف أن الأسلحة الصغيرة والخفيفة تقتل وتجرح آلاف الأشخاص كل يوم وكيف أنها تهدد التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك فإن هذا الموضوع لم يحظ إلا باستجابة دولية أقل مما هو مطلوب. والمخلفات من الذخائر العنقودية غير المتفجرة، التي يكون حجمها وشكلها ولونها جذاباً للأطفال

الرئيس

وغيرهم من المدنيين غير الدارين بما تظل باستمرار تتسبب في إزهاق الأرواح لعقود بعد انتهاء الصراعات، وكذلك الحال بالنسبة للألغام الأرضية المدفونة في الأرض. والسلع المثيرة للتراعات التي تسعر الحروب، وتتسبب في القمع والضرر البيئي هي سلع يتم الاتجار بها في أسواقنا بشكل شبه خال من أي عائق. وهناك لوائح دولية تنظم الاتجار بالطواع البريدية القديمة أكثر صرامة من تلك التي تنظم الاتجار بالأسلحة التقليدية. وإنما الآن نشهد تصاعداً آخر في سباق الأسلحة النووية وإمكانية تسليح الفضاء الخارجي.

"إننا نساء من بلدان شهدت الحروب والسلم، من بلدان تنتج الأسلحة ومن بلدان تدفع ثمنها اقتصادياً واجتماعياً وبشراً لتلقيها. إننا كنساء ندعو بالإجماع الحكومات إلى التخلي عن مفاهيم الأمن العسكري الضيقة النطاق والتركيز بدلاً من ذلك على مواردنا البشرية والاقتصادية في معالجة التهديدات اليومية الفعلية لأمن مواطنيها، مثل الفقر، والجوع، وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وتغير المناخ، والتدهور البيئي.

"لا يمكن للأسلحة أن تفعل أي شيء لتخفيف حدة هذه المشاكل الأمنية. وبدلاً من ذلك، فإن شراء الأسلحة يحوّل مسار موارد مالية وتقنية وبشرية هائلة عن المجال الذي هو بحاجة إليها بالفعل. وهذا هو الواقع منذ زمن بعيد، ولكن الحالة لم تكن على درجة من الإلحاح مثلما هي عليه اليوم. فما الذي يحول دون التقدم؟ ومن هو المستفيد من استمرار الوضع القائم؟ إننا نرفض فكرة كون الصناعة العسكرية، وتجارة الأسلحة تخلق وظائف وتؤدي إلى ازدهار أو تحقق الأمن. فتجارة الأسلحة حولت البشر إلى مرتزقة وحولت أجزاء من كرتنا الأرضية إلى مقابر. والمجمع الأكاديمي العسكري الصناعي الذي حُدّرتنا منه في عام ١٩٦١ على أنه ينطوي على إمكانات لحدوث تزايد كارثي في استخدام القوة في غير مكائها، قد بلغ حقاً إمكاناته عندما تجاوز الإنفاق العسكري ١ ٢٠٤ مليار دولار أمريكي سنوياً بأسعار ٢٠٠٦. والحد من الإنفاق العسكري بند على جدول أعمالنا. ومهمتك هي معالجة وكبح هذه السلطة الكارثية السياسية والاقتصادية الموضوعة في غير مكائها التي تمارسها الشركات العسكرية.

"وعكس مسار التهديد الفعلي للأمن - مثل التغير الكارثي في المناخ، سيتطلب تحويلاً جذرياً لتخصيص الموارد. وباستطاعتنا أن نتصدى لهذا التحدي ولكن فقط إذا كنا على استعداد لأن نواجه واقع أن القنابل والبنادق والألغام الأرضية لن تردع أو تزيل تهديد سونامي أو إعصار أو فيضان أو فيروس ما أو شحة في الماء. وللقيام بذلك يتعين علينا أن نضع حداً للجريمة المنظمة لنشر الأسلحة والمؤتمر السلاح دور يمكن أن يؤديه في ذلك. ويمكننا إنقاذ حياة ثمانية ملايين من البشر من خلال استثمار ٥٧ بليون دولار أمريكي. وبإمكاننا أن نحقق بحلول عام ٢٠١٥ الأهداف الإنمائية للألفية إذا ما حصلنا على ١٣٥ مليون دولار أمريكي في شكل مساعدة إنمائية خارجية. وهذه المستويات للاستثمار هي صغيرة للغاية بالمقارنة مع مستوى الإنفاق العسكري.

"فلنقارن الإنفاق العسكري بالجهود المبذولة لتمويل المساواة بين الجنسين لنصف البشر:

- إن ميزانيات هيئات الأمم المتحدة التي تتصدى لقضايا المرأة تصل مجتمعة إلى ٦٥ مليون دولار أمريكي، وهي نسبة لا تتجاوز ٠,٠٠٥ في المائة من الإنفاق العسكري العالمي؛

الرئيس

• ويقدر البنك الدولي تكلفة التدخلات للنهوض بالمساواة بين الجنسين في إطار الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية بمبلغ يتراوح بين ٧ دولارات و١٣ دولاراً للفرد الواحد. وفي عام ٢٠٠٦ بلغ الإنفاق العسكري العالمي ١٨٤ دولاراً للفرد الواحد؛

• وتفيد دراسة أجرتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن من أصل مبلغ ٢٠ بليون دولار أمريكي مقدّم في شكل مساعدة ثنائية في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ لم تُخصص إلا ٥ بليون دولار لمشاريع تعزيز التمكين الجنساني؛ وهي تكلفة أسبوعين تقريباً من تكاليف احتلال العراق.

"وتؤكد المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة الحاجة إلى وقف إهدار المواد البشرية والاقتصادية على الأسلحة. وقد آن الأوان لكي يتصرف مجلس الأمن بموجب المادة ٢٦ من خلال تقديم خطة للحد من التسلح. ولو أن مجلس الأمن اضطلع بهذه المهمة، لما كانت آلية نزع السلاح مثقلة أو مغلولة بالشكل الذي هي عليه اليوم.

"ومنع النزاع ينطوي على الثقة - وبناء الثقة، ويبدأ بالحد من دور الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة في السياسات الأمنية. وكل شيء ينبثق من هذه الخطوة الأولى التي عند اتخاذها تدفع بالتفكير في الأمن إلى أن يتخطى القدرة على التدمير إلى القدرة على تقاسم موارد الكون المحدودة تقاسماً مستداماً للتمتع بالحياة مقرونة بالطيف الكامل لحقوق الإنسان. وهذه الأهداف بدلاً من كونها أهدافاً طوباوية هي أهداف يمكن تحقيقها تماماً ولكن يجب قبل تحقيقها عكس اتجاهات الإنفاق العسكري.

"وقد ركز المشاركون في الحلقة الدراسية الدولية ليوم المرأة الدولي في عام ٢٠٠٨ على أدوار ومسؤوليات المرأة، المشار إليها في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، للمشاركة في منع النزاعات، ونزع السلاح وجميع مستويات صنع القرارات المتعلقة بالأمن. ومنذ اعتماد هذا القرار أصبحت هذه القضايا مفهومة فهماً جديداً وبعمق أكبر. وقد قامت الحكومات والمنظمات غير الحكومية بعمل جدير بالثناء لتنفيذها، ورأينا بعض النساء القديرات والذكيات للغاية تشاركن في الأمن ونزع السلاح - وبالطبع فإننا نود أن نرى عدداً أكبر من النساء لأن ما قاله رئيس شيلي مؤخراً، "إن المرأة التي تدخل ميدان السياسة تتغير؛ وإن دخول ألف امرأة ميدان السياسة يغير السياسة". فبدون مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل، لا يمكن تحقيق السلم والتنمية المستدامين والأمن البشري الحقيقي. فيجب أن تتمكن المرأة من المساهمة بتقديم نظراتها، والمساعدة في تحديد وجهة خيارات السياسة، وأن يكون لها كلمة أكبر في تخصيص موارد الميزانية.

"إننا بحاجة إلى النظر في العلاقة بين الذكورية والحرب بقدر ما يتعين علينا أن ننظر في العلاقة بين المرأة والسلم. فتجربة الرجل في الحرب وتجربة المرأة مختلفتان للغاية، ابتداءً من صنع الحرب وانتهاءً ببناء السلم وما بين ذلك. ففي أي جيش ما، تكون نسبة ٩٠ في المائة من الجنود هي من الذكور في حين أنه في أي محييم للاجئين تكون نسبة ٨٠ في المائة من البالغين هي من النساء. وتساعد الأدوار الجنسانية على تفسير هذه الظاهرة - فخصال الإنسان الحميدة مثل القوة والشرف تُنسب إلى الذكور وتُشوه فتتحول إلى أدوات للعنف والسيطرة وخصال الإنسان الحميدة مثل الرقة والرعاية تُنسب إلى المرأة وتُشوه لتصبح علامة على الخضوع. وهذان المكونان للإنسانية هما في النهاية دون مرتبة الإنسان. وإننا إذا أردنا الأمن للجميع، فإننا بحاجة إلى المرأة والرجل معاً، يعملان على قدم المساواة، للاضطلاع بمسؤولية أمننا المشترك. فالحكمة في الأدوار الجنسانية تسهم في السلم الذي يمكن تحقيقه.

الرئيس

"إننا معشر النساء سنواصل الدعوة إلى التغييرات الحيوية - من حيث الميزانيات والمواثيق العسكرية - الواجب القيام بها لتحقيق أمن بشري حقيقي. وإننا كمواطنين نعتبركم مسؤولين ونعيد التزامنا بدعم وتشجيع مؤتمر نزع السلاح في عمله، وتثقيف الدوائر الانتخابية في بلداننا بشأن دوره الحيوي. وأننا كنساء نخطب هذه الهيئة منذ عام ١٩٨٤. وإننا نود أن يكون باستطاعتنا أن نقوم بذلك بأنفسنا بدلاً من القيام بذلك من خلال وسيط. الواقع، أن عدم السماح لنا بقراءة كلمتنا يقوض جدية مؤتمر نزع السلاح في عيون الشعوب في جميع أنحاء العالم. وفي هذه السنة التي تصادف الذكرى الثلاثين لانعقاد الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ألم يحن الوقت لإتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني لتخاطب مؤتمر نزع السلاح على أساس منتظم؟ إننا نفهم خطر التسلح، وإننا سنستمر لمدة ٢٤ عاماً آخر، بل طالما كان ذلك ضرورياً، في الدعوة إلى إجراء مفاوضات لنزع السلاح في إطار مؤتمر نزع السلاح، ومساءلة صانعي القرارات في مجالي الأمن ونزع السلاح، والشفافية والديمقراطية. إننا نقدر كل شخص من بينكم يقدم المساعدة إلى هذا المسعى ونُحيي جهودكم".

وقبل أن أعطي الكلمة إلى المتحدثين في قائمة اليوم، أود أن أغتنم هذه الفرصة بالنيابة عن المؤتمر وبالأصالة عن نفسي، لأن أودع زميلنا الموقر السفير خوان مرتبيت، الذي اقتربت مدة تمثيله لشيلي في جنيف من الانتهاء.

وقد مثلَّ السفير مرتبيت منذ وصوله إلى جنيف في عام ٢٠٠٣ بلده وتمسك بقيمه بكرامة ورباطة جأش. وبالإضافة إلى مهامه الأخرى المتعددة في جنيف، كان دائماً نشطاً وشارك بإصرار في الجهود الرامية إلى كسر الجمود في هذه الهيئة واستئناف العمل الموضوعي، بوسائل منها الاضطلاع بمهمة صديق الرئيس في عام ٢٠٠٦ ومنسق في دورة هذا العام.

وبالنيابة عن المؤتمر وبالأصالة عن نفسي، أود أن أنقل إلى صديقنا العزيز السفير مرتبيت وأسرته أمنيتنا الصادقة له بالتوفيق والسعادة في المستقبل.

لدي قائمة المتحدثين التالية أسماؤهم للجلسة العامة لهذا اليوم. سيكون المتحدث الأول ممثل شيلي، ثم ممثل ميانمار، ثم يمكن لأي وفد أخذ الكلمة.

صاحب السعادة لك الكلمة.

السيد مرتبيت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أشكرك على كلماتك الرقيقة، واسمحوا لي أن أهنئكم على تقلدكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح وعلى الطريقة السانحة التي توجهون بها عملنا. وأؤكد لكم أن بلدي سيدعمكم في جهودكم.

أسمحوا لي أيضاً أن أرحب بالنص الذي قمت للتو بقراءته بالنيابة عن الرابطة النسائية التي عقدت مؤخراً حلقة عمل هامة بشأن مسائل تثير قلقنا. وأود أيضاً سيدي الرئيس أن أشكر الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح للعام الماضي وكذلك الرؤساء الحاليين لأنهم حافظوا على قاعدة الرؤساء الستة وأشكرهم على الإطار التنظيمي للأنشطة الذي قدموه لنا.

السيد مرتينيت (شيلي)

إن بلدي يقدر الجهود الجماعية التي اضطلعت بها قاعدة الرؤساء الستة خلال السنوات الأخيرة. وإننا نعتقد أن هذه الآلية تمكنت من خلق روح تقوم على ازدياد التعاون وحققت الاستمرارية، والشمولية والشفافية. وهذه الآلية الجديدة، في رأينا، ولدت تفهماً أفضل بين الرؤساء طوال السنة، وكذلك فيما بينهم وبين أعضاء آخرين في المؤتمر.

إننا نرى هذه الممارسة ولا سيما تلك المتعلقة بتحليل المواضيع لمضمون جدول الأعمال، ممارسة مصممة لوضع شروط تمكنا، وآمل أن يكون ذلك بأسرع وقت، من استئناف عمل هذا المحفل التفاوضي الهام الذي لا يمكن الاستغناء عنه. وإننا نود أن تغلب على هذا الطريق المسدود بأسرع وقت ممكن وأن نرى المؤتمر يشرع في عمله.

وقد أبدى وفد شيلي دائماً المرونة لاستئناف عملنا بأسرع وقت ممكن. وقد قدمنا دعماً بناءً لمختلف المبادرات المصممة لإنقاذ هذا المؤتمر من هذا السبات الذي نعتقد بأنه سبات لا يمكن تبريره. وشيلي تؤيد من بين بلدان أخرى الاقتراح الذي قدمه السيد أمورين؛ وشاركت بنشاط في اقتراح السفراء الخمسة؛ وأيدت الورقة التي قدمها سفير هولندا المعنونة "أمور للتدبير"؛ ورحبت بالقرار الرئاسي L.1 المقدم في آذار/مارس ٢٠٠٧ والمستكمل بالوثيقتين CRP.5 و CRP.6.

وبنفس هذه الروح، شاركت أنا كـ "صديق للرؤساء" في عام ٢٠٠٦ والآن أشارك كـ "منسق" للبلدين ١ و ٢ من جدول الأعمال، أي "وقف سباق التسليح النووي ونزع السلاح النووي" و"منع الحرب النووية، بما في ذلك جميع الأمور المتصلة بذلك"، من المنظور العام لترع السلاح النووي. وإننا كنا قريبين من التوصل إلى توافق الآراء المستصوب الذي كان سيسمح لنا باستئناف عملنا. ومشروع القرار L.1 يشكل حلاً وسطاً حساساً، وهو نتيجة لتراكم جهود متعددة، وفرصة جديدة ينبغي صراحة ألا نفوتها.

والمؤتمر هو هيئة شاركت مشاركة هامة في السلم والأمن الدوليين، من خلال صكوك هامة مثل معاهدة عدم الانتشار، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويبدو لي أننا لا نستطيع بل يجب ألا نسمح لأنفسنا بترع الثقة عنه.

ويواجه مؤتمر نزع السلاح كما حدث بالنسبة للعديد من الهيئات المتعددة الأطراف الأخرى، مشاكل ذات طبيعة خارجية وكذلك داخلية. وهذه هي طبيعة الأمور - إننا نعيش في عالم معقد، له مواقف سياسية ومصالح يصعب أحياناً التوفيق بينها، وهو ما تعكسه جيداً العضوية غير المتجانسة في مؤتمر نزع السلاح. وهذا الوضع خارج عن سيطرتنا من نواح عديدة لا سيما بالنسبة للبلدان الصغيرة التي تبدي رغم ذلك رغبتها باستمرار في خلق عالم أفضل والمشاركة فيه.

وعلى الرغم مما قلته، فإنني أرى أن بإمكاننا بل وعلينا أن نتعاضد في الاضطلاع بمسؤوليتنا فيما يتعلق بالمشاكل الداخلية التي تؤثر على المؤتمر. فهذا المحفل الهام لا يمكنه أن يقف خارج العملية الشاملة لإعادة التنشيط التي يشهدها النظام المتعدد الأطراف، من جانبه العالمي والإقليمي. إنني أعتقد أن من الضروري تهية المؤتمر للاستجابة بفعالية ونجاعة للتحديات المستمرة أمامنا، التي تؤثر بالطبع في نهاية الأمر علينا جميعاً. وأعتقد بصدق أن الأوان قد آن للنظر بجدية في الطائفة الواسعة من القضايا. ولا يمكننا أن نستمر في محاولة العمل في هيئة هي بقية من بقايا الماضي.

السيد مرتبیت (شيلي)

وربما يكون الأوان قد آن مثلاً للتفكير بعمق في البنود المكونة لجدول الأعمال وفي الطريقة التي تُتخذ بها القرارات، وفي نظم المجموعة، والآليات غير الرسمية، والمطالبات بالتوسع والمشاركة المناسبة من جانب المجتمع المدني، طالما كان ذلك يساعدنا على كسر جمود الحالة التي تؤثر علينا.

لقد تجرأت في إبداء هذه التعليقات بمناسبة انتهاء مهمتي في جنيف بعد أكثر من أربع سنوات وأود بالتأكيد أن أتوجه بشكري للثقة التي وضعتموها فيّ وفي بلادتي، في مناسبات متعددة، سعيًا لمساعدة المؤتمر على أن يتعافى بعد ما مرّ به من الأوقات. وأود تحديداً أن أتوجه بشكري إلى الأمين العام للمؤتمر السيد سيرغي أوردجونيكيدزه، ونائب الأمين العام السيد تيم كوفلي، وموظفي الأمانة، والمترجمين الفوريين وجميع الزملاء والأصدقاء الذين أدى دعمهم المستمر طوال هذه السنوات إلى أن يكون عملي كسفير في هذه الهيئة عملاً ممتعاً للغاية.

وأنقل إليكم خالص تمنياتي للنجاح في العمل المقبل للمؤتمر وكذلك أخلص تمنياتي لحياتكم الشخصية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير خوان مرتبیت على كلمته الوداعية وعلى العبارات الرقيقة التي خص بها الرئاسة، ومرة أخرى، نأمل لك يا سعادة السفير التوفيق في حياتك المقبلة.

والآن أعطي الكلمة لممثل ميانمار السفير أونا ماونغ لوين.

السيد لوين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أنني أخطب المؤتمر لأول مرة في هذه الدورة، أود بادئ ذي بدء أن أهنئك على تقلدك منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص تقديري للعمل الممتاز الذي أنجزه حتى الآن الأعضاء في مجموعة الرؤساء الستة. وإنني متأكد من أن قيادتكم الجماعية ستأتي بنتائج ملموسة تعيد مؤتمر نزع السلاح إلى الطريق وتمكننا من التقدم نحو الأمام.

ووفدي ينضم إلى البيان بشأن نزع السلاح النووي الذي أدلى به السفير والممثل الدائم للجمهورية العربية السورية بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١ في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

إن نزع السلاح النووي يظل يشكل أعلى الأولويات على جدول الأعمال الدولي للحد من الأسلحة ونزع السلاح. وهذه هي أيضاً السياسة الدائمة لبلدنا. فالأسلحة النووية تمس أمن جميع البلدان. وإننا نرى أن استمرار وجود الأسلحة النووية يشكل خطراً كبيراً على البشرية. ولذلك، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الدفاع الفعال الوحيد ضد الكارثة النووية هو القضاء الكلي على هذه الأسلحة.

وبما أن ميانمار تدرك تماماً أولوية وأهمية نزع السلاح النووي بالنسبة للمجتمع الدولي، فإنها قدمت إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٥ مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي. وقرارنا يحظى بالدعم الشامل للمشاركين في تقديمه من بلدان حركة عدم الانحياز وغيرها من البلدان المهتمة بتزع السلاح النووي. وقرار الجمعية العامة ٤٢/٦٢ المعنون "نزع السلاح النووي" الذي اعتمدهت الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين في العام الماضي، هو قرار شامل في نطاقه ويتضمن خطوات مؤقتة أساسية للحد من خطر الأسلحة النووية. وفضلاً عن ذلك، فإنه يدعو مؤتمر نزع السلاح إلى إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن برنامج متدرج لتزع السلاح النووي.

السيد لوين (ميانمار)

وفي هذا الصدد، يعيد وفدي التأكيد على دعمه الكامل لاقتراح مجموعة الـ ٢١، الوارد في الوثيقتين CD/1570 و CD/1571. ونود أن نقترح على جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح قراءة هذا الاقتراح من جديد.

وتولي ميانمار باستمرار أهمية قصوى لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وإننا نعتقد أن العمليتين مترابطتان من الناحية الموضوعية وتعزز إحداهما الأخرى وإن هاتين العمليتين يجب أن تتمشيا معاً بشكل مستدام ومتزن ومتسق وفعال. وهذه قضايا عالمية تؤثر علينا جميعاً، ولذلك، من واجب المجتمع الدولي برمته مواجهة هذه التحديات وإيجاد الطرق والوسائل للتغلب عليها.

وميانمار بوصفها دولة طرفاً في معاهدة عدم الانتشار ملتزمة التزاماً راسخاً بتزع السلاح النووي. ويرد بالفعل في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ "الالتزام تام" من جانب الدول الحائزة على الأسلحة النووية بالقضاء التام على ترساناتها النووية المؤدي إلى نزع السلاح النووي. وإرادة الوفاء بهذا "الالتزام التام" بحاجة إلى إثباتها من خلال التنفيذ الكامل لـ "الخطوات العملية الثلاث عشرة". والخطوات التقدمية والمنظمة لتفكيك والقضاء على الأسلحة النووية، وعدم التراجع عن تدابير الحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح، وزيادة تخفيض مستوى الجاهزية التشغيلية للأسلحة النووية، والحد من دور الأسلحة النووية، والمساءلة والتحقق - كلها يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من عملية نزع السلاح النووي هذه.

وحتى تتم إزالة الأسلحة النووية إزالة كاملة، فإن هدفنا ينبغي أن يتمثل في أمور منها مواصلة الجهود بشأن التدابير التالية: أولاً، إبرام صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وثانياً، تشجيع الدول على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار التي هي حجر الزاوية لعدم الانتشار النووي والأساس الهام للتوصل إلى نزع السلاح النووي. وثالثاً، الالتزام الدقيق بأحكام معاهدة عدم الانتشار من جانب الدول الأعضاء في المعاهدة. ورابعاً، إنشاء وتقوية المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وخامساً، الاعتراف بالتدابير الأحادية الطرف التي تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية للحد من الأسلحة النووية، والتشجيع عليها، وحث هذه الدول على اتخاذ مزيد من الخطوات في هذا الصدد. وسادساً، القيام فوراً بإلغاء حالة التأهب وإزالة تنشيط أسلحة الدول النووية واتخاذ تدابير ملموسة أخرى للحد بصورة أكبر من الوضع التشغيلي لنظمها للأسلحة النووية. وسابعاً، التقليل إلى أدنى حد من دور الأسلحة النووية في الموثيق الاستراتيجية والسياسات الأمنية للحد من خطر استخدام هذه الأسلحة وتيسير عملية القضاء عليها بشكل تام.

إننا نرى أن هذه التدابير تمثل بعض المساهمات العملية والهامة في نزع السلاح النووي.

ونحيط علماً للأسف بأن بعض الدول الأعضاء لا تستطيع الاتفاق على برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح. كما أننا نأسف لأن دورة عام ٢٠٠٧ لمؤتمر نزع السلاح لم تتمكن من تقديم تقريرها الموضوعي إلى اللجنة الأولى. وفي هذا الصدد، نرى أن الأطراف المعنية ستبرهن على الالتزام الثابت بعملية نزع السلاح وستمارس الإرادة السياسية الحازمة للتغلب على هذا الطريق المسدود.

السيد لوين (ميانمار)

ونود، من ناحية أخرى، أن نعرب عن خالص تقديرنا لرؤساء مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٧ الذين أجروا مشاورات مكثفة وحاولوا القيام بمبادرات مختلفة بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل، وذلك من خلال أمور منها عقد جلسات عامة رسمية وغير رسمية ودورات تفاعلية بشأن قضايا مدرجة في جدول الأعمال وقضايا أخرى تتعلق بالمناخ الأمني الدولي.

ويجدونا أمل صادق في أن تؤدي الجهود المتضافرة للرؤساء الستة إلى أن يتمكن المؤتمر عن قريب من البدء بعمل موضوعي خلال دورة عام ٢٠٠٨ وأن يكون قادراً على التوصل إلى قرار لبدء المفاوضات في موعد مبكر بشأن برنامج متدرج لإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة ضمن إطار زمني محدد، بما في ذلك اتفاقية بشأن الأسلحة النووية.

وختاماً، وعلى الرغم من الطريق المسدود في عمل مؤتمر نزع السلاح، علينا ألا نسمح للتوجه السليبي بأن يُضعف عزمنا، بل علينا، بدلاً من ذلك، أن نعمل بصورة بناءة، تقوم على تجديد العزم والإرادة السياسية، للتصدي للشواغل الأمنية للمجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير ميانمار السيد لوين على كلمته وعلى العبارات الرقيقة التي خص بها الرئاسة.

والآن أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد النقري (الجمهورية العربية السورية): طلبنا الكلمة في الحقيقة لنعرب عن آمياتنا الطيبة لسعادة السفير خوان مرتبيت بالمستقبل، أمل أن المستقبل المهني والشخصي سيكون حافلاً في الأيام القادمة.

إن سفير شيلي لم يألُ جهداً هو ووفد شيلي لتقديم مساهمات طيبة لمساعدة مؤتمر نزع السلاح على الخروج من الوضع الذي يشهده والتحرك باتجاه العمل. أيضاً كانت مساهمات شيلي والسفير مرتبيت مساهمات طيبة في إطار عمل مجموعة الـ ٢١. آمياتنا له بالتوفيق.

ونشكر وفد المنظمات غير الحكومية واتحاد النساء العالمي على بيانه. موقفنا معروف منذ زمن بأننا دائماً كنا وما زلنا نفضل أن تتاح الفرصة لاتحاد هذه المنظمات أن يلقوا ببياناتهم مباشرة للمؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية الموقر والآن أعطي الكلمة لممثل بيرو الموقر.

السيد شيلير (بيرو) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، بما أن وفدي يأخذ الكلمة لأول مرة خلال تقلدكم منصب الرئاسة، مهنئكم ونشكركم على الطريقة الفعالة والسريعة التي توجهون بها عمل هذه الدورة لمؤتمر نزع السلاح.

السيد شيبير (بيرو)

إن وفدي رغب في طلب الكلمة لتوديع سفير شيلي، صاحب السعادة خوان مرتبيت، بمناسبة انتهاء مهمته في جنيف. وبيرو تود أن تشكر السفير مرتبيت على الطريقة التي لم تعرف الكلل ولا الملل التي اتبعها هو شخصياً ووفده بالكامل لمساعدتنا لإحراز تقدم في جميع بنود جدول أعمال هذه الهيئة الموقرة. والتقدم الذي غالباً ما كان عسير المنال، بدا أنه يفلت من أيدينا. ومع ذلك، فإن درجة الالتزام الرفيعة والتصميم والخصال الدبلوماسية والاستثنائية التي يتحلى بها السفير مرتبيت أظهرت بوضوح الطريق الذي ينبغي اتباعه في مؤتمر نزع السلاح لتحويل هذا التقدم الذي هو أحياناً تقدم صعب المنال كما ذكرت سابقاً إلى واقع ملموس. ولا يسعني إلا أن أشكر السفير مرتبيت مرة أخرى على مساهمته الكبيرة في مؤتمر نزع السلاح كمثل دائم لشيلي، وكعضو في مجموعة الـ ٢١ وكمنسق لأفرقة عمل غير رسمية في مناسبات مختلفة، وأتمنى له التوفيق في مسؤولياته الرفيعة الجديدة التي سيضطلع بها في فترة وجيزة للغاية حسبما فهمت. وإننا متأكدون من أن هذه المسؤوليات ستكون هي الأخرى خدمات متميزة يقدمها بالنيابة عن بلده شيلي والمنطقة ومن أجل التفاهم فيما بين البلدان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بيرو الموقر على كلمته وعلى العبارات الرقيقة التي خص بها الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لنائب الممثل الدائم للنرويج.

السيدة سكورين (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد النرويج الكلمة أثناء ترؤسك هذا المؤتمر، دعني أولاً أعرب عن ارتياحنا على الطريقة التي بها اضطلعت بهذه المهمة وأكد لك دعم وفدي الكامل. كما أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى للإعراب عن أخلص التمنيات للسفير ماربيت في حياته الجديدة.

إنني أحاطب المؤتمر كممثلة لإحدى الدول التي قدمت الدعم إلى الحلقة الدراسية لعام ٢٠٠٨ المتعلقة بمؤتمر نزع السلاح المعقودة بمناسبة اليوم الدولي للمرأة في الفترة بين ٥ و٦ آذار/مارس. لقد قدمنا الدعم لهذه الحلقة الدراسية بصورة خاصة لتمكين المرأة من البلدان النامية من المشاركة فيها لأننا نعتبرها مبادرة هامة فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يلخص، على النحو المشار إليه في البيان، دور ومسؤولية المرأة في المشاركة في منع النزاع، ونزع السلاح ومستويات صنع القرارات المتعلقة بالأمن.

لقد أكد وزير خارجيتنا دور المجتمع المدني أثناء مخاطبته مؤتمر نزع السلاح في الأسبوع الماضي، عندما أكد الحاجة إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة. إننا نعتقد أن مشاركة المجتمع المدني أمر حيوي في إحراز تقدم في جدول أعمال أمننا ونزع السلاح. لقد لعبت المرأة دوراً مركزياً في الجهود السابقة، مثل الحملة المتعلقة بحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد ضمن نطاق الأسلحة الصغيرة والخفيفة، والآن فيما يتعلق بالذخائر العنقودية، كما رأينا دورها في الحركات المناهضة للأسلحة النووية والتي نُظمت في السابق وجهودها لجعل أمن البشرية محوراً لجهودنا.

إننا نود أن نرى المنظمات غير الحكومية الممثلة للمرأة تلقي بنفسها ببيانها في المستقبل، على الرغم من أننا نعتقد أنكم سيدي الرئيس قمتم بعمل جيد .

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة النرويج الموقرة على بيانها وعلى العبارات الرقيقة التي خصت بها الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لممثل الجزائر الموقر.

السيد خليف (الجزائر): سيدي الرئيس، باعتبار أن هذه أول مرة يأخذ فيها الوفد الجزائري الكلمة تحت رئاستكم، يود الوفد الجزائري أن يُهنئكم على توليكم الرئاسة ويعرب لكم بالمناسبة عن تأييده لكم من أجل التقدم في أشغالنا. وأضم صوتي أيضاً إلى من سلفني بتقديم عميق الشكر إلى سفير شيلي على الجهود التي بذلها كممثل دائم لبلده لمؤتمراً. وأيضاً الشكر لمعاونيه على كل الجهود التي قدموها للمؤتمر من أجل التقدم نحو الأمام.

ونشكره أيضاً على أفكاره القيّمة التي قدمها لنا من أجل إعطاء ديناميكية أكثر لمؤتمر نزع السلاح، تلك الديناميكية التي تقتضي أولاً مجهودات من أجل صياغة أفكار جديدة وطرق عمل جديدة من شأنها أن تسمح للمؤتمر بالخروج من الجمود الذي هو فيه، وتقتضي هذه الديناميكية أيضاً رؤية جديدة خارج المؤتمر، في العواصم التي تعطي الإرادة السياسية اللازمة لمؤتمرنا للتقدم، فبدون هذه الإرادة لن يتمكن المؤتمر من إحراز أي تقدم.

وأضم صوتي أيضاً إلى من سبقني للتعبير عن بعض الأفكار حول مشاركة المجتمع المدني في أشغال المؤتمر. فكما عبّر عنه سعادة سفير الجزائر السيد إدريس الجزائري في مداخلة أمام المؤتمر بتاريخ ٧ شباط/فبراير والتي قال من خلالها إن الخطر النووي خطر يهدد المجتمع الدولي بكل مكوناته، وبالتالي فهو يقتضي تضافر جهود كل مكونات المجتمع الدولي، بما فيه الحكومات والمجتمع المدني وغيرها.

ونحن نتأسف، لأن التوافق في الآراء توصل فقط إلى أن يسمح للرئيس بأن يلقي كلمة المنظمة غير الحكومية للنساء بمناسبة اليوم الدولي للنساء. وتأسف أن ينحصر توافق آراء المؤتمر إلى هذا الحد، ونأمل في المستقبل أن نسمح على الأقل لهذه الهيئة التي لها إسهامات كبيرة وأفكار جيدة في مجال نزع السلاح النووي وتعزيز الأمن والسلم الدوليين، بأن تخاطبنا مباشرة كخطوة أولى في انتظار أن نتفاهم كدول أطراف هنا بأن نفسح مجالاً أكبر للمجتمع المدني للمشاركة في أشغال المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر الموقر على كلمته وعلى العبارات الرقيقة التي خص بها الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لنائب الممثل الدائم لأستراليا.

السيد ماكلاكلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً دعوني أتوجه بكلمات الوداع إلى صاحب السعادة خوان مارتيت وأشكره هو ووفده على التعاون التام الذي قدموه لوفدي خلال السنوات القليلة الماضية.

كما أود أن أضم صوتي إلى صوت النرويج في توجيه الشكر إليكم سيدي الرئيس على مسعاكم الممتاز المتمثل في قراءتكم لبيان المرأة. ومع ذلك فإننا مثل النرويج كنا نرغب أيضاً في أن يكون بإمكان ممثلي المنظمة غير الحكومية أن يتلوا بأنفسهم هذه الكلمة.

وأستراليا، مثل النرويج، من البلدان التي قدمت الدعم لحلقة العمل المعقودة في الأسبوع الماضي. وقد سرّنا بشكل خاص أن نقدم التمويل للوفود أو الممثلين الذين جاءوا من أماكن بعيدة عن جنيف - أي من منطقة أستراليا في الواقع - وإننا نرى ذلك بمثابة دليل آحر على التزام الحكومة الأسترالية الجديدة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح المتعدد الأطراف، ولا سيما دور المجتمع المدني في هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل أستراليا الموقر على كلمته وعلى العبارات الرقيقة التي خص بها الرئاسة.

لا يوجد لدي أي متحدثين آخرين على قائمتي. هل هناك وفد يرغب في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ أعطي الكلمة إلى ممثل الصين الموقر.

السيد لي (الصين) (تكلم بالصينية): يود وفد الصين أن ينضم إلى سائر المتحدثين لتوجيه الشكر لسفير شيلي الموقر على مساهمته في عمل المؤتمر. كما نود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة لننقل إليه أطيب تمنياتنا.

لدى الوفد الصيني مسألة إجرائية يود إثارتها في هذه المرحلة تتعلق بالتقارير التي يجب أن يقدمها المنسقون. إننا نعرف جميعاً أن المنسق سيقوم اليوم بتوزيع تقرير موحد بشأن سبعة بنود. وسيقوم الوفد الصيني شأنه في ذلك شأن غيره من الوفود بدراسة هذه التقارير بدقة، وسيحتفظ بالحق في إبداء مزيد من التعليقات عليها في الجلسات المقبلة.

وثمة مسألة إجرائية أخرى وهي أننا نفهم أنه ينبغي أن تكون الجلسات المعقودة في المستقبل لمناقشة تقارير المنسقين، جلسات ذات طابع غير رسمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الصين الموقر على كلمته، والواقع أن موضوع التقارير المقدمة من المنسقين، سيتناول في الجلسة غير الرسمية التي تلي هذه الجلسة العامة.

ومرة أخرى لا يوجد لدي أي متحدث آخر. هل هناك أي وفد يرغب في أخذ الكلمة؟ لا يبدو هذا هو الحال.

بهذا ننهي عملنا لهذه اليوم. وبعد بضع دقائق ستُعقد بعد هذه الجلسة العامة الرسمية جلسة غير رسمية تكون مفتوحة لأعضاء المؤتمر والدول الممثلة بمراقب فيه.

وستُعقد الجلسة العامة الرسمية المقبلة للمؤتمر يوم الخميس ١٣ آذار/مارس، الساعة العاشرة صباحاً في هذه القاعة. رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠
